الوحدة التعليمية الثالثة:

الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمقاومة الوطنية.

الوضعية التعلمية الثانية : السياسة الاستعمارية و مظاهرها

عناصر الدرس:

- السياسة الادارية
- السياسة الاقتصادية
- السياسة المالية
- السياسة الثقافية
- السياسة الدينية
- انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائر
- نشاط تقويمي

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

الإشكالية :

حدد البيان الذي وزعته فرنسا على سكان مدينة الجزائر قبل الإنزال العسكري في" سيد فرج " الخطوط العامة للسياسة الفرنسية (و التي تقوم على تشجيع الاستيطان الأوربي) بالقضاء على حكومة الداي، و عدم احتلال البلاد، و احترام أملاك الجزائريين و دينهم، كما نصت معاهدة الاستسلام على احترام الحريات العامة. إلى أي مدى التزمت فرنسا بهذه الوعود ؟

لم تكن التطمينات الواردة في البيان سوى مناورة تهدف فرنسا من ورائها إلى كسب الوقت واحتواء رد الفعل العام المناهض للإحتلال ويتجلى تناقض فرنسا لتعهداتها من خلال مايلي :

1- السياسة الإدارية:

اختلفت أشكال الإدارة الاستعمارية في الجزائر أثناء الاحتلال، إلا أن أهدافها ظلت واحدة تتمثل في إحكام السيطرة على الجزائر، نهب ثرواتها واستعباد أبنائها و قتل روح المقاومة لديهم تمهيدا لجعل الجزائر جزءا من فرنسا يتصرف الفرنسي المحتل فيها بكل حرية في استنزاف خيرات الجزائر واستغلال سكانها وإضعاف مقاومتهم عن طريق مجموعة من القوانين والإجراءات التعسفية.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

أولا : أشكال التنظيم الإداري :

1- النظام العسكري 1830م- 1870م:

ساد هذا النظام منذ بداية الاحتلال 1830م إلى غاية نهاية الإمبراطورية الملكية (بعد انهزام الإمبراطرية الفرنسية بقيادة نابليون الثالث أمام ألمانيا في 1870)و قيام الجمهورية الثالثة سنة 1870م وتميزت هذه الفترة بالحكم العسكري، فكان على رأس الجزائر حاكم عام عسكري يعين من طرف وزير الحربية، واعتمد الفرنسيون خلال هذه المرحلة في حكم الجزائر على مساعدة بعض الجزائريين الذين كانوا أعضاءها في المكاتب العربية حيث استمالت فرنسا الإستعمارية بعض رؤساء الأسر الجزائرية و أغروهم بألقاب مثل" شيخ العرب"، "الخليفة"،" الباشاغا" كما أغروهم ببعض الامتيازات، كان يرأس هذه المكاتب العربية ضباط فرنسيون ،وتتمثل مهامها في تنظيم شرطة الأهالي وجمع الضرائب والغرامات وإدارة السكان تحت إشراف ومراقبة ضباط فرنسيين، وكانت السلطة التشريعية في هذه المرحلة بيد الملك الذي يتمتع وحده بحق التشريع في الجزائر، أما الولاية العامة فكان يغلب عليها الطابع العسكري، حيث كانت مرتبطة بوزارة الحربية.

2- النظام المدني:

بدأ هذا النظام منذ1871م، حيث أصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الثالثة تستند إلى قرارات برلمانية لكنها في الواقع تحكم بواسطة قرارات وزارية يمضيها رئيس الجمهورية، و تم إدماج شؤون الجزائر في الوزارات الفرنسية، و كان الحاكم العام يلعب دور المنفذ لمختلف القرارات و يتلقى أوامره من وزير الداخلية.

http://www.one.dz

اعتبر دستور الجمهورية الفرنسية الثانية 1848م الجزائر مقاطعة فرنسية، انطلاقا من هذه الوضعية التي أصبحت عليها الجزائر، عمد المستعمر إلى تنظيم الجزائر إداريا بما يتماشى وتجسيد هذا المبدأ، وبمقتضى قرار 09 ديسمبر 1848م قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات(عمالات) في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب.

*** العمالات :** تتميز العمالات باتساع مساحتها : فعمالة قسنطينة 87.547 كم^2 ، و الجزائر 54.087 كم^2 ، ووهران 55.675 كم^2 .

يرأس كل عمالة عامل العمالة و هو تابع للحاكم العام، يضم مجلس العمالة فرنسيين منتخبين(31عضو في الجزائر،31 في قسنطينة،27 في وهران) وجزائريين يقدر عددهم بـ 6 أعضاء يعينون من قبل الوالي العام و أصبحوا ينتخبون منذ 1908م من عدد محدود من الجزائريين (حق إنتخاب الأعضاء الجزائريين في مجلس العمالة مقتصر على فئة محدودة من الجزائريين الذين أظهروا ولاءهم للمحتل)، وتنقسم كل عمالة (ولاية) إلى البلديات.

*** البلديات :**

البلدية هي الوحدة القاعدية في النظام الإداري الإستعماري في الجزائر، ويوجد نوعان من البلديات في الشمال هما :

أ)- بلديات كاملة الصلاحيات : تم إنشاؤها بمقتضى قانون 15افريل 1884م و تسود المناطق التي تقطنها أغلبية أوربية، ويتم انتخاب رئيس البلدية(من الأوربيين) وكذا المجلس البلدي(من الأوربيين) بنفس الطريقة التي تتم في فرنسا نفسها أما الأعضاء الجزائريون في المجلس البلدي فيتم تعيينهم (ممن تتوفر فيهم شروط الولاء) على أساس ممثل واحد لكل

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

1000مسلم شريطة ألا يتجاوز عدد الجزائريين في المجلس ربع أعضائه مهما كان عدد الجزائريين القاطنين بالبلدية.

كان شيوخ البلديات في المدن يستعينون على حكم المسلمين بالمناطق الريفية بالمتعاونين من الأهالي المعروفين باسم القياد مهمتهم حفظ الأمن وإعلام الإدارة الفرنسية بكل ما يقع.

ب)- بلديات مختلطة: تسود المناطق التي يقل فيها المستوطنون الأوربيون، ويكثر فيها الأهالي تتميز باتساع مساحتها، يدير شؤون البلدية المختلطة إداري معين من طرف عامل العمالة، و الأعضاء الأوربيون منتخبون، أما الجزائريون فيعينون و هم (القياد).

إضافة إلى النوعين من البلديات السالفة الذكر (كاملة الصلاحيات والمختلطة) كان نوع ثالث في الجنوب (المنطقة العسكرية أين ينعدم العنصر الأوربي) ويعرف هذا النوع من البلديات **بالبلديات الأهلية** التي كان يدير شؤونها ضباط عسكريون يساعدهم القياد، و كان لكل قبيلة مجلس جماعة يعينه الحاكم العام من بين الموالين للمحتل، وقد بلغ عدد البلديات الأهلية في سنة 1900م 12 بلدية.

نلاحظ من خلال أنواع البلديات أن مستوى وضع كل نوع مرتبط بنسبة تواجد الأوربيين ففي المناطق التي يكثر بها العنصر الأوربي تتم عملية تشكيل المجالس البلدية وانتخاب رئيس البلدية بنفس الطريقة التي تحدث في فرنسا أما المناطق التي يقل بها عدد الأوربيين فيوضع على رأس البلدية إداري معين من حاكم العمالة لا يخضع لأية رقابة ويتصرف في رقاب الجزائريين كيفما يشاء، يستطيع أن يدخل أيا كان من

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

الجزائريين إلى السجن أو الطرد من تراب البلدية دون محاكمة، والوضع في البلديات الأهلية في الجنوب كان أكثر قساوة.

ماذا تستنتج من خلال عرضنا للتنظيم الإداري الإستعماري للجزائر ؟

استنتج ما يلي :

* سيطرة فرنسا على تسيير شؤون الجزائر.
* حرمان الجزائريين من حقهم في تسيير شؤونهم.
* اعتماد فرنسا على العملاء في إخضاع الجزائريين.
* سيطرة الإداريين على الأهالي في البلديات المختلطة، والعسكريين على الأهالي في البلديات الأهلية في الجنوب.
* هدف البلديات هو تشديد الرقابة على حرية حركة الجزائريين ومنع أي محاولة للثورة.
* طريقة تعامل فرنسا الإستعمارية مع الجزائريين تتنافى مع الشعارات الإنسانية التي كانت ترفعها.

ثانيا: القوانين الإدارية:

أ- قانون سيناتوس كونسلت :

الكلمة مشتقة من لفظ سينات (Senat) مصطلح يطلق على المجلس المشيخي المشكل حول الإمبراطور، و الذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين و المصادقة عليها، و قد كان لهذا القانون أثره في تهديم البنية الاجتماعية التقليدية للجزائريين القائمة على أساس القبيلة.

صدر هذا القانون في 23. 04. 1863 م من طرف الإمبراطور نابليون الثالث،(المجلس الإمبراطوري) الذي اعتبر الجزائريين المتخلين عن

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

أحوالهم الشخصية الإسلامية رعايا فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات، في حين يعتبر الجزائريين غير المتخلين عن أحوالهم الشخصية الإسلامية رعايا محرومين من الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون.

ب- مرسوم كريميو :

نسبة إلى اليهودي الفرنسي" أدولف كريميو" صدر في24. 10. 1870م و ينص على منح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي ليهود الجزائر.

ج- قانون الأهالي :

إن المقاومة التي أبداها الشعب الجزائري ضد المستعمر دفعته بعد ثورة المقراني إلى اتخاذ إجراءات عنصرية لا إنسانية ضد الشعب الجزائري، أبرزها قانون الأهالي، الذي صدر في مارس1871م وبدأ العمل به في 1874م يحدد المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون دون غيرهم ،عدل عدة مرات أبرز التعديلات كانت في26. 06. 1881م، يهدف هذا القانون إلى القضاء على روح المقاومة لدى الشعب الجزائري وطمس هويته تسهيلا لتجسيد أهداف فرنسا الإستعمارية في الجزائر(الجزائر أرض فرنسية يسكنها رعايا جزائريون).

مقتطفات من قانون الأهالي:

1. معاقبة الأهالي دون عرضهم على محاكم قضائية لأدنى عمل يقومون به دون علم السلطات الاستعمارية.

2. من حق السلطات و المسؤولين الإداريين سجن و مصادرة أملاك الأهالي دون عرضهم على محاكم قضائية إذا ما تلفظ احدهم بكلمة معادية

جميع الحقوق محفوظة ©

لفرنسا، أو رفض العمل في المزارع الأوربية، أو انتقل إلى منطقة أخرى دون إذن من السلطات.

د- المحاكم الرادعة 1902م:

ظهرت كرد فعل على ثورة عين تركي(مليانة) في 1901م التي تعطي للحاكم العام و مساعديه حق المحاكمة و السجن و الطرد و النفي دون أن يكون للأهالي حق الاعتراض والاستئناف.

هـ- منشور جونار 1906م :

ظهر كرد فعل على ثورة عين بسام، حيث أمر بإغلاق مقاهي الجزائريين المشتبه فيهم، و منع التظاهرات في النواحي المشكوك فيها، و سحب كل رخص السلاح.

و- قانون التجنيد الإجباري:

صدر في 03. 02. 1912م و ينص على :

* تجنيد كل شاب بلغ سن 18.
* مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات.
*يمكن أن يعوض شخص بآخر أو يدفع الغني مبلغا ماليا للفقير ليذهب مكانه.
* تقدم منحة للمجند و عائلته تقدر بـ 250 فرنك.

و المعروف أن الفرنسي كان يجند في سن 21 و مدة تجنيده سنتان فقط، كان المجندون يختارون عن طريق القرعة حسب حاجة فرنسا.

الاستنتاج :

إن قانون التجنيد الإجباري كان تعسفيا، لأن الجزائريين كانوا عبارة عن رعايا خاصين يخضعون لمجموعة من القوانين الاستثنائية،التي تحرمهم من أبسط حقوقهم لذلك فهم غير مستعدين للدفاع عن نظام يستعبدهم ويذلهم كما رفض كذلك من طرف المعمرين لأنهم كانوا يعتقدون أن التجنيد وسيلة لمساواة الجزائريين بهم وفقدانهم للإمتيازات التي كانت تمكنهم من التحكم في رقاب الجزائريين.

التنظيم القضائي :

سلك الاستعمار الفرنسي سياسة قضائية تهدف إلى توقيف و إلغاء العمل بالشريعة الإسلامية و ذلك بإدراج القضاء الجزائري ضمن القضاء الفرنسي من خلال عدة مراسيم أهمها :

القرارات	
قرار10 افريل 1834م	يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي.
قانون28 فيفري1841م	أمر بنزع سلطة القاضي في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية.
قانون أكتوبر 1854م	تكوين المجلس الشرعي بغرض مراقبة المحاكم وتوحيد الأحكام التشريعية.
مرسوم31ديسمبر1859م	العودة إلى تطبيق قانون فيفري 1841م بعد أن عارضته السلطات المدنية و العسكرية في الجزائر خوفا من تقلص سيطرتها على الجزائريين و إفلاتهم من الرقابة القضائية.
مرسوم13ديسمبر1866م	فرض على المسلمين حق التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين و أصبحت مهمة القضاة المسلمين تنفيذ أحكام قضاة الصلح فقط .
قانون26جويلية1873م	نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق.
أمر 28 أوت 1874م	إلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل و استبدالها بجماعات أهلية تعرف بالجماعات القضائية تحكم حسب العرف و العادات الأهلية دون أحكام الدين
مرسوم 7 جوان 1889م المعدل بمرسوم 25 ماي 1892م	إعادة تنظيم القضاء الإسلامي و حصر حق القاضي المسلم بالنظر في قضايا الزواج و الطلاق و المواريث

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

2 – السياسة الاقتصادية :

ارتبطت هذه السياسة بالهجرة والإستيطان التي زادت مع بداية الحكم المدني حيث حاولت فرنسا تعويض ما فقدته في حربها مع ألمانيا بتسهيل هجرة الفرنسيين إلى الجزائر وتمليكهم الأراضي كوسيلة من أجل الإستقرار بالجزائر وتغليب العنصر الأوربي على العنصر الجزائري، وقد صاحبت هذه الهجرة مصادرة واسعة لأراضي الجزائريين وطردهم نحو المناطق النائية بمختلف الأساليب الملتوية وأهمها :

1. قانون وارنيي "warnier" : صدر هذا القانون في جويلية 1873م ويهم المستوطنين بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش.

2. قانون 1887م : و قد أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين من دون شرط الإقامة فيها.

* في الفترة مابين (1887م و 1899م) تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للاعراش.

* و خلال 1891م-1900م سلم للمهاجرين الأوربيين أكثر من 120 ألف هكتار.

3. قانون المستثمرات الفلاحية : سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها وقدمت لهم مساعدات مادية، و قد سمح هذا القانون للشركات الأوربية بالاستثمار في القطاع الزراعي النقدي وأهمها :

أ- الشركة العامة السويسرية و تأسست سنة 1852م و تستثمر مساحة 20 ألف هكتار في نواحي سطيف.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

ب- الشركة العامة الجزائرية : تكونت في الفترة مابين 1865م-1871م ولها مساحة 100.000 هكتار موزعة في العمالات الثلاث قسنطينة، الجزائر و وهران.

ج- الشركة الفلاحية و الصناعية للصحراء الجزائرية 1870م و تسيطر على 24.000 هـ في الجنوب .

4. قانون الغابات : الذي صدر في سنوات 1874م، 1885م، 1903م، تهدف كلها إلى تحريم استغلال الغابات من طرف الجزائريين، و غيرها من القوانين.

الاستنتاج :

إن السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي الزراعي، أدت إلى تمييز صارخ ومتناقض بين مجال اقتصادي استعماري حديث وليبرالي احتكاري على حساب إمكانيات المجال الاقتصادي الجزائري المتخلف التقليدي ذي إنتاج محدود، محطم في بنياته الاجتماعية والاقتصادية.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

3- السياسة المالية :

تم تسخير إمكانيات الجزائر والموارد المالية بغرض تحقيق الأبعاد الاستعمارية، وذلك من خلال القوانين والإجراءات المالية و هي :

أ. نظام الضرائب : يرجع نظام الضرائب في العهد الاستعماري إلى سنة 1845م حيث صدر مرسوم 17 جانفي الذي صنفها إلى :

1-ضريبة الأجور: على الأراضي المستأجرة و تدفع نقدا بعد جمع الغلة.

2- ضريبة الزكاة : و تدفع على الحيوانات.

3- ضريبة اللزمة : استحدثت في 1858م التي صنفت تصنيفا جهويا: هناك لازمة ناحية قسنطينة، و لازمة القبائل الصغرى، و لازمة الجنوب الخاصة بالنخيل.

4- الضرائب العربية : ظهرت في 13. 07. 1874م، تفرض على الجزائريين فقط وتطورت من 14 مليون فرنك في 1878م إلى 19 مليون فرنك في 1890م و25 مليون فرنك في 1912م.

بعض هذه الضرائب كانت سائدة قبل 1870م، و كان بعضها موروثا من عهد الأمير عبد القادر و احمد باي، فأقرتها الإدارة الاستعمارية و زادت من ثقلها.

ما يلاحظ من خلال عرضنا لتنوع الضرائب التي فرضها الإستعمار على الجزائريين هو محاولة هذا الأخير النيل من صمود الجزائريين بكل الطرق وإلا كيف نفسر هذه الضرائب الكثيرة رغم الوضعية الإجتماعية السيئة للجزائريين ويمكننا أن نلاحظ الظلم في توزيع الضرائب في مطلع القرن 20 بين الأهالي والمعمرين من خلال الجدول التالي:

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

سكان الجزائر	العدد	الثروة	الضرائب
المعمرون	500 ألف نسمة	% 63	% 54
الأهالي	5 مليون نسمة	%37	% 46

نلاحظ من خلال الجدول أن المعمرين ورغم قلة عددهم (عشر سكان الجزائر) يتحكمون في أكثر من 63% من ثروة الجزائر ولا يساهمون إلا بـ 54 % من الضرائب.

ب- البنوك و المصارف المالية : ظهرت هي الأخرى في وقت مبكر من الاحتلال، وذلك لتقدم خدماتها للمعمرين والمستوطنين دون غيرهم وأهمها : **1**. بنك الجزائر 1851م.

2 . القرض العقاري الفرنسي و أنشئ عام 1852م .

3 . القرض الليوني، و فتح فرعا له في الجزائر سنة 1863م.

4 . الشركة العامة و ظهرت عام 1884م.

5 . الشركة المرسيلية و تكونت في الجزائر سنة 1865م.

6 . دار الرهن 1852م و هي مؤسسة مالية تحتفظ و تستفيد من الحلي كرهن مقابل سلفة أو خدمة معينة تصادر في حالة عدم وفاء المستفيد بالتزاماته.

جدول إحصائي لأعداد المستوطنين في الجزائر ما بين 1881م-1911م

السنة	فرنسيون	أوربيون آخرون
1881م	129.601	215.000
1891م	195.418	234.000
1901م	449.420	234.000
1911م	563.931	359.000

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

الاستنتاج :

من هذا الجدول نلاحظ أن مجموع عدد المستوطنين الفرنسيين و الأوربيين الآخرين في عام 1911م قد بلغ 921.931 و هذا العدد كبير مقارنة بعدد سكان الجزائر الذي كان آنذاك حوالي 4.750.000 نسمة و من الأهمية بمكان أن نوضح أن وجود المستوطنين لم يكن وجودا اقتصاديا فقط بل كان له تأثير سياسي كبير و ثقافي أيضا.

جدول خاص بجنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855م و التي كانت على النحو التالي :

البلد	العدد/ ألف نسمة
فرنسيون	86,969
أسبان	42,569
ايطاليون	09,082
مالطيون	06,536
ألمان	06,040
سويسريون	02,105
بلجيكيون و هولنديون	00,444
انجليز و ايرلانديون	00,434
بولونيون	00,290
برتغاليون	00,285
إغريق	00,084
أجناس مختلفة	00,869

المصدر:د. إبراهيم مياسي
مجلة المصادر – العدد5.
صيف 2001 ،ص:118

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

4- السياسة الثقافية :

يمكننا أن نستخلص ذلك من خلال النص التالي:

" كان الواقع الثقافي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لها عام 1830م، مزدهرا في ظل ثقافة عربية إسلامية. فلم يكن الإسلام مجرد دين للعبادة فقط، بل كان المنظم للعلاقات الاجتماعية، ومصدرا لهذه الثقافة ولم تكن الأمية سائدة في أوساط الجزائريين، إذ كانت توقيعاتهم عند بداية الاحتلال تتم كتابة و ليست ببصمة الأصبع. وقد شهد على هذه الحالة رجالات الاحتلال أنفسهم، حيث صرح الجنرال فالزي VALZE سنة 1834م قائلا : " إن كل العرب الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، و في كل قرية توجد مدرستان"

عن الكتاب المدرسي/مجموعة من الأساتذة/تحت إشراف المفتش عبد القادر يحياوي/ص 135 ، تاريخ العالم الحديث و المعاصر / 2. ثانوي

فكيف أصبحت هذه الوضعية الثقافية بعد الاحتلال ؟

أ- واقع التعليم في الجزائر ما بين (1870م-1914م):

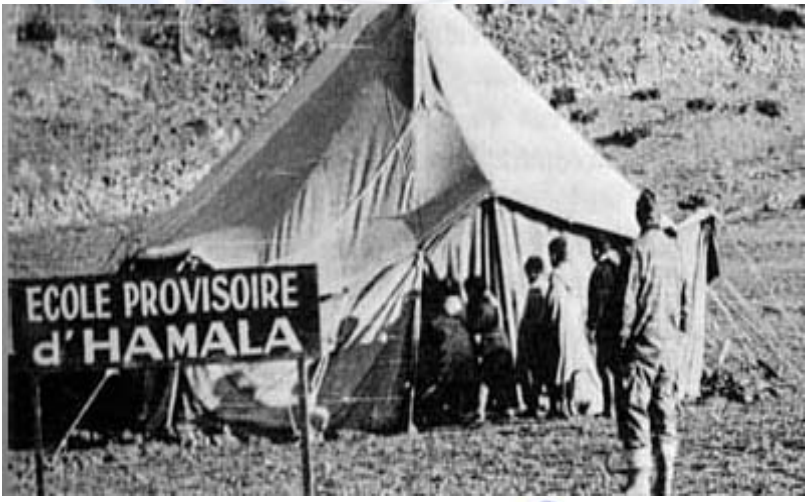

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

ارتكزت السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر على ثلاثة أسس هي الفرنسية، التنصير والإدماج. ولكن في حقيقة الأمر لم تفتح أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين إلا في نطاق محدود. وكانت تهدف هذه السياسة إلى محو الشخصية الوطنية عن طريق ضرب مقوماتها المتمثلة في الإسلام والعربية لتذويب الجزائر في فرنسا و لتحقيق ذلك عمدت إدارة الاحتلال إلى ما يلي :

1. محاربة التعليم العربي الإسلامي : يظهر من خلال التضييق عليه و صعوبة القيام به كما يظهر ذلك من خلال الصورة التالية :

تعرض التعليم العربي الإسلامي في الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى حرب استهدفت مؤسساته كالمساجد و المدارس و الزوايا و الكتاتيب فمثلا: كانت بمدينة قسنطينة قبل الاحتلال سنة 1827م 80 مدرسة و07 معاهد، و لم يبق فيها بعد احتلالها سوى 30 مدرسة فقط، و كذا مدينة عنابة التي كان بها قبل 1832م 39 مدرسة و 37 مسجدا و جامعا و زاويتين لم يبق منها بعد احتلالها سوى 03 مدارس و استخدمت الإدارة الاستعمارية مجموعة من القوانين و القرارات منها :

* القرار الصادر في 18. 10. 1882م القاضي بوجوب الحصول على رخصة لفتح مدرسة عربية.

* قانون 1904م الذي يمنع على الجزائريين فتح مدرسة للتعليم العربي والقرآني إلا بترخيص من الإدارة.

2- نشر التعليم الفرنسي :

مدرسة للتعليم الفرنسي بالجزائر

تمثلت المرحلة الثانية من السياسة الثقافية الاستعمارية، في تثبيت ونشر التعليم الفرنسي الاستعماري، و ذلك لضمان إدماج الجزائريين في ثقافة فرنسا و دياناتها نهائيا.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

و قد عرف التعليم الفرنسي الانطلاقة الرسمية بعد صدور مرسوم 13. 02. 1883م الذي أقرّ " إجبارية التعليم في الجزائر، و جعله فرنسيا خالصا في اللغة و المناهج و التوجيه العام، و تقسيم التعليم الابتدائي إلى نوعين: احدهما خاص بأبناء المستوطنين الأوربيين، و الآخر خاص بأبناء الجزائريين و قد كانت هذه الانطلاقة على يد " جول فيري Jules ferry " الذي كان رئيسا للمجلس الشعبي و أوكلت إليه مهمة الإشراف على لجنة برلمانية شكلت سنة 1882م لدراسة أوضاع الجزائر و الوصول إلى كيفية نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين و رغم أن هذا التعليم كان يهدف إلى إدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية إلا أن تطبيقه ميدانيا عرف تميزا وعنصرية تجاه الجزائريين فلم تفتح أبواب التعليم الفرنسي أمام كل الجزائريين بل كان التركيز على فئة الموالين للمستعمر ليكونوا أداة طيعة في يده يستعملها ضد باقي الجزائريين وفيما يلي جدولان يبينان درجة الإهتمام بالتعليم في الجزائر من طرف المستعمر:

السنة م	الاعتمادات المالية الخاصة بالأوربيين	الاعتمادات المالية الخاصة بتعليم الجزائريين
1902	5,081.000 فرنك	1.389.000 فرنك
1904	5.732.000 فرنك	1.229.000 فرنك
1906	8.189.000 فرنك	1.385.000 فرنك
1908	9.923.000 فرنك	1.617.000 فرنك
1914	10.504.000 فرنك	2.0627.000 فرنك

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

تطور ميزانية التعليم الفرنسي في الجزائر، و التفاوت الكبير في الإعتمادات المالية بين تعليم الأوربيين و تعليم الجزائريين.

السنة م	عدد التلاميذ الجزائريين	نسبتهم من الذين بلغوا سن الدراسة
1870	1300	% 0,62
1872	3172	% 0,77
1890	33779	% 1,73
1914	47263	% 4,73

تطور عدد التلاميذ الجزائريين في التعليم الابتدائي و محدودية المستفيدين منه.

5- السياسة الدينية :

طبقت فرنسا سياسة دينية زاوجت بين الترهيب و الترغيب بهدف تنصير المسلمين الجزائريين و تمثلت فيما يلي:

1- حولت المساجد إلى مراكز طبية و إدارية و مستودعات واستطبلات، وكنائس، كجامع كتشاوة الذي أصبح رسميا يوم 24 ديسمبر 1883م كاتدرائية القديس فيليب، و مسجد احمد باي في قسنطينة 1839م و مسجد

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

سيدي الهواري في وهران إلى مخزن للجيش الفرنسي، و مسجد عين البيضاء في معسكر إلى مخزن للحبوب.

2- تدمير ست(06) مساجد كبرى في الفترة ما بين(1830م-1832م) كجامع مدينة الجزائر(ساحة الشهداء).

3- نفي وإبعاد الأئمة والعلماء المعارضين لسياستها، أمثال القاضي الحنفي(محمد بن محمود العنابي) و القاضي المالكي عبد العزيز، و المفتي مصطفى الكبابطي.

4- مصادرة أملاك الأوقاف بمقتضى قرار 7 ديسمبر 1830م و إخضاع القضاء في الجزائر للقانون الفرنسي.

5- تشجيع و تسهيل نشاط البعثات و الارسالات التنصيرية كاليسوعية سنة 1840م وتضييق الخناق على العمل الإسلامي.

6- إنشاء أسقفية الجزائر في 08 أوت 1838م للقيام بعملية التضليل الديني و كان رئيسها الأسقف (أنطوان) قد اعتمد سياسة الإغراء المادي و ذلك بتقديم خمسين فرنكا لكل جزائري يرتّد عن دينه، أما رئيسها الكاردينال " لافيجري" فقد انشأ سنة 1869م جمعية الآباء البيض و كان مركزها في الحراش بهدف تنصير الجزائريين. و تمثلت وسائل الجمعية التبشيرية في الخدمات الخيرية، و التعليم و فتح الملاجئ لليتامى والمتشردين مستغلة آثار المجاعة التي شهدتها الجزائر ما بين (1867م-1868م) و خلفت حوالي 500 ألف ضحية.

- انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائر:

كانت للسياسة الفرنسية في الجزائر عدة انعكاسات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية و سياسية أهمها:

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

1. زوال الكيان الجزائري و تحوله إلى مقاطعة فرنسية.
2. توسع حركة الاستيطان في الجزائر و تحولها إلى مستعمرة استيطانية.
3. استمرار المقاومة الشعبية ردا على سياسة المصادرة و التنصير ورفضا للإحتلال.

معركة التوارڤ

معركة الزعاطشة

إحدى معارك متيجة فيما بين 1830م-1840م

4. توجيه الإنتاج الزراعي، من المحاصيل المعيشية إلى المنتوجات التجارية.
5. ربط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات فرنسا.
6. ظهور المجاعات الكبرى(1867م-1868م) وتفشي الأوبئة والأمراض.
7. انتشار الأمية، الجهل، البدع و الخرافات وسط الفئات المختلفة للمجتمع الجزائري.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

8. تفكيك البنية الاجتماعية و تحطيم العائلات الكبرى من خلال قوانين مصادرة الأراضي، وترتب عن ذلك الهجرة بنوعيها الداخلية و الخارجية، وانتشار الفقر والمجاعة أدى إلى تراجع في النمو الديمغرافي.

صور تعكس ما آل إليه وضع الجزائريين تحت الحكم الاستعماري الفرنسي

نص :

وصف محمد فريد بك سياسة فرنسا في الجزائر خلال زيارته لها سنة 1901م بقوله : " يعامل المسلمون في الجزائر بقوانين (خاصة) في غاية الشدة والصرامة، فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع، بل من حرية السفر والانتقال وحرية مطالعة الكتب والجرائد، نعم يصعب على الذي يعرف حب الفرنساويين للحرية والمساواة، و يرى هذه الألفاظ السامية منقوشة على أبواب جميع المصالح والإدارات الأميرية أن يصدق ذلك، ولكن من يتكلف مشقة زيارة بلاد الجزائر يتحقق أن ما هو جائز في بلاد فرنسا غير مباح للمسلمين في المستعمرات و إن كان مباحا للفرنسيين، فلا يجوز لهم أن يؤلفوا أي جمعية و لو لفتح المدارس ونشر التعليم أو لمجرد نقل الخبر و إسداء المعروف إلا بإذن خاص، وهذا الإذن لا يمنح مطلقا، كما لا يجوز لهم تأسيس مطبعة أو جريدة فلا يوجد في جميع إقليم الجزائر إلا جريدة " المبشر" و هي جريدة رسمية تنشر الأوامر و بعض الفصول في بيان فضل فرنسا على العرب والحرص على التعليق بالولاء.

عن كتابه/من مصر إلى مصر

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

نشاط تقويمي

1 - اعتمدت فرنسا الإستعمارية في إدارة شؤون الجزائريين خلال فترة الحكم العسكري على المكاتب العربية. كيف تفسر ذلك؟

2 – من بين المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون بمقتضى قانون الأهالي ما يلي :

- التلفظ بعبارات معادية لفرنسا.
- رفض السخرة والعمل في المزارع الأوربية.
- السكن خارج القرية أو الدوار دون إذن خاص.
- الخروج من منطقة إلى أخرى دون إذن خاص.
- زيارة الأولياء وإقامة الولائم دون إذن خاص.
- فتح أي مركز ديني أو مدرسة للتعليم دون رخصة.
- رفض إعطاء المعلومات اللازمة إلى أعوان السلطة الإدارية والقضاء.
- الإمتناع عن الحراسة المجانية للغابات.
- المسؤولية الجماعية .
- التجول في بعض المناطق المخصصة للأوربيين.

المطلوب : علق على محتوى قانون الأهالي

قارن بين هذه المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون و شعارات فرنسا الإنسانية المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

أجوبة النشاط التقويمي

الإجابة رقم(01) :

كانت المكاتب العربية واسطة بين الأهالي و الإستعمار، فكانت أداة لجمع الضرائب والغرامات ووسيلة لقمع الجزائريين بعضهم ببعض، وكان هدف فرنسا هو التحكم في الجزائريين واستغلالهم ونهب ثرواتهم دون أن تبذل في سبيل ذلك أي مجهود ففي حالة وجود رفض من طرف بعض الأهالي فإن الضحية سيكون الجزائري الذي تكلفه فرنسا بالمهام القذرة وبالتالي يكون الجاني وتكون الضحية من الجزائريين والمستفيد الأول هو المستعمر، كما أن منح امتيازات لأعضاء المكاتب العربية من الجزائريين يخلق روح الكراهية بينهم وبين الأهالي وتنجح فرنسا في مسعاها إلى التفرقة الأمر الذي يمكنها من تحقيق أهدافها بأقل التكاليف.

الإجابة رقم (2) :

قانون الأهالي هو قانون عنصري استثنائي لا يطبق إلا على الجزائريين، المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون بمقتضى هذا القانون تجردهم من أبسط حقوقهم الطبيعية فقد فرض هذا القانون على الجزائريين العمل لدى الأوربيين والحراسة الليلية دون مقابل وقيد حركة الجزائريين في وطنهم ومنعهم من ممارسة تقاليدهم إلا برخصة من المستعمر.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

هذه القوانين الجائرة كان الهدف منها إذلال الجزائريين والقضاء على روح المقاومة لديهم ليتسنى لفرنسا نهب ثروات الجزائر واستغلال أبنائها دون تكاليف، كما أن المسؤولية الجماعية التي تضمنها قانون

الأهالي تجعلهم يعترضون سبيل أي عمل مناهض للإستعمار لأن حدوث أعمال مناهضة لفرنسا تعرض الجميع للعقوبات.

إن قانون الأهالي يتعارض نصا وروحا مع الشعارات التي كانت ترفعها فرنسا الإستعمارية المتمثلة في حقوق الإنسان والمساواة بين الجميع على اختلاف أعراقهم وثقافاتهم ومن هنا نستنتج الازدواجية في التعامل مع المبادئ الإنسانية فهي تحترم عندما يتعلق الأمر بالأوربيين ولكنها تخرق عندما يتعلق الأمر بغير الأوربيين.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©